مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
المجلد التاسع ،العدد الرابع ،ديسمبر ،2024 ص - ص:395-413

موقف اليسار الفرنسي من أحكام الإعدام الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية (1954 –1962)

The position of the left on the death sentences during the Algerian liberation revolution (1954- 1962)

سليم سايح(*)
جامعة قسنطينة 2– عبد الحميد مهري(الجزائر)، constantine2.dzsalim.sayah@univ-

تاريخ الاستلام :02/ 2023/08 تاريخ القبول :26/ 2024/11 تاريخ النشر :23/ 2024/12

الملخص

لم تمض شهور قليلة على انطلاقتها في الفاتح من نوفمبر 1954، حتى تمكنت الثورة الجزائرية، من كسب تعاطف ومؤازرة الشعوب المحبة للحرية والسلام، واستطاعت مع مرور الأعوام، خلخلة المنظومة الاستعمارية برمتها، وأحدثت شرخا واضحا في مواقف الرأي العام الفرنسي، وفي أوساط النخب بخاصة، ولا أدل على ذلك، من الانقلاب الواضح للكثير من مناضلي اليسار الفرنسي المحافظ الذين ظلوا إلى وقت طويل، على مسافة قريبة من طروحات باريس والإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وتقرب الكثير منهم(من أمثال: فرناند إفتون، جورج أكومبورا، موريس أودان، هنري مايو وغيرهم كثير) مع بداية العام 1957، وانخرطوا في دعم القضية الجزائرية(معنويا وماديا) مما سبب حرجا كبيرا لفرنسا في الداخل والخارج، وكان مصير الكثير منهم، السجن والتعذيب بل وحكم على البعض منهم بالإعدام(ونفذ حكم الإعدام في حق فرناند إفتون، فيما نجت جاكلين فروج من الإعدام).

ورغم حالة الوهن التي كانت عليها نخب اليسار(الناشطة خارج دائرة الأحزاب)، إلا أنها استطاعت أن تحدث جدلا واسعا داخل الرأي العام الفرنسي، حتى وإن لم تكن كافية للتأثير بشكل عملي، على مواقف باريس في قضايا أحكام الإعدام بشكل خاص والتعذيب بشكل عام، نظرا لبعد النخب اليسارية المثقفة، عن مراكز صناعة القرار السياسي في فرنسا وفي الجزائر، والتي يسيطر عليها المتطرفون من أنصار "الجزائر الفرنسية.

وقد جاءت هذه الدراسة، كمحاولة لبحث وتحليل مسار تطور مواقف اليسار الفرنسي ونخبه من قضية أحكام الإعدام التي شرع فيها القضاء العسكري الفرنسي ضد الوطنيين الجزائريين المتعاطفين معهم من اليسار نفسه، منذ بداية الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954، ومستويات تفاعل اليسار مع هذه الأحكام، وحدود تأثيرها في مواقف باريس بخصوص قضية أحكام الإعدام وتنفيذها ضد الوطنيين الجزائريين؟

الكلمات الدالة: اليسار الفرنسي؛ الوطنيين الجزائريين؛ أحكام الإعدام؛ النخب؛ الرأي العام.

* المؤلف المرسل.

Abstrac:	A few months after its outbreak, the Algerian liberation revolution was able to win the support of many peoples of the world who love freedom and peace, and it was able with the longevity of the war to shake up the colonial system as a whole, and it caused a great rift within French public opinion, perhaps the most prominent of which was the clear coup of many of the French left activists and many of them, got close and even got involved with the beginning of 1957 with the revolution such as Fernand Iveton, Georges Acampora, Maurice Audin, Henri Maillot, and many others. Despite the weakness of the left, it was able to create a wide debate about death sentences and torture, although it was able to influence Paris' position on death sentences and stop their execution, because of its distance (the left) from the centers of power in Paris and in colonial Algeria, with is what this research paper, tried to analyze and discuss in order to find out the causes of weakness the voice of the left despite the status of many of its scientific and intellectual activists.

Keywords:	French left; Algerian nationalists; death sentences; Algerian revolution; educated elites.

1. مقدمة:

أدى تردد أحزاب اليسار الفرنسي(الحزب الشيوعي الفرنسي(PCF) والحزب الاشتراكي الفرنسي– الفرع الفرنسي للمنظمة الدولية للعمال(SFIO) حيال القضية الجزائرية، وتواطئها في أحايين كثيرة مع حكومة باريس، إلى انخراط عدد كبير من المناضلين اليساريين(بشكل إنفرادي) في مختلف تنظيمات جبهة التحرير الوطني لدعم القضية الجزائرية بمختلف أشكال الدعم(التعبئة والعمل الفدائي وحتى في جبهات القتال)، وصدرت في حق الكثير منهم، أحكاما قاسية وصلت إلى حد الإعدام(فيرناند إيفتون "Fernand Iveton")، فيما اهتمت النخب اليسارية بالتنديد عبر مختلف المنابر الدعائية، بأحكام الإعدامات التي صدرت ونفذت في حق الكثير من مناضلي جبهة التحرير الوطني، وكذا بقضايا التعذيب التي تعرض لها الكثير من مناضلي اليسار في الجزائر من ذوي الأصول الفرنسية والأوروبية المتعاطفين مع الثورة، والذين سببوا بمواقفهم الداعمة للثورة الجزائرية، الكثير من الحرج للإدارة الاستعمارية أمام الرأي العام الفرنسي

والغربي، في وقت كان تنفيذ أحكام الإعدام، قد أخذ منحى تصاعديا جنونيا مع حكومة غي موليه الاشتراكية، واستطاع اليسار رغم ضعفه، إحداث جدلا داخل أوساط النخب الفرنسية في باريس وفي الجزائر، ولدى الرأي العام الفرنسي ككل.

2. اليسار في الجزائر المستعمرة ومنعرج التحول:

من المهم جدا في البداية، الإشارة إلى ملاحظة هامة وهي، أن اليساريين الذين عبروا وبشكل واضح عن دعمهم للقضية الجزائرية سواء بشكل عملي أو دعائي- وإن صبت في صالح اليسار كله- تظل مواقف لصيقة بأصحابها، فالمتتبع لمسار تطور مواقف اليسار الفرنسي من القضية الجزائرية، سوف يلاحظ غياب المواقف الرسمية لأحزاب اليسار التقليدية (الحزب الشيوعي، والحزب الاشتراكي)، بل أن هذه الأحزاب عبرت في كثير من الأحيان عن تواطئها[1]، وانخراطها في المنظومة الاستعمارية بشكل صريح.

فقد ظل الحزب الشيوعي الجزائري(PCA) منذ تأسيسه في سنة 1924 وعلى امتداد خمسة عشر عاما، فرعا تابعا للحزب الشيوعي الفرنسي(PCF)، ولم يحصل على استقلاليته، إلا في مؤتمر "فيلربان"(Villeurbanne) بفرنسا سنة 1935 حينما تمكنت "الجماعة الجزائرية" داخل الحزب، من الحصول على حق تكوين حزب مستقل وإن ظل كغيره من الأحزاب الشيوعية في العالم، يتلقى التوجيهات من الحزب الشيوعي(الأم) في موسكو[2]. لكن وعلى الرغم من شبه الاستقلال الذاتي الذي عليه حصل الحزب الشيوعي الجزائري بعد 1935، إلا أن مواقفه لم تبتعد عن خط الحزب الشيوعي الفرنسي، وظلت لصيقة به.[3]

فخلال الستة أشهر الأولى من عمر الثورة(نوفمبر 1954 إلى أفريل1955)، ظلت مواقف اليسار في الجزائر وفي فرنسا واحدة تقريبا، حيث تبنى الحزب الشيوعي الجزائري، الانتقادات التي كان الحزب الشيوعي الفرنسي قد وجهها للثوار الجزائريين، بل واعتبر عملهم غير مسؤول وصادر عن أقلية(لا تمثل الجزائريين على حد زعمه)، ولا يمكن للشيوعيين تأييده، وكانت حجته في ذلك، تأييده لمبدأ الحل الديمقراطي والتعايش السلمي بين مختلف مكونات الشعب الجزائري. كان هذا

الموقف، تعبيرا عن بقاء الحزب الشيوعي الجزائري تابعا لخط الحزب الشيوعي و"لرؤية" المعسكر الاشتراكي، للقضية الجزائرية وإن ظلت مواقف مناضليه، متباينة بين من هم من أصول جزائرية، ومن هم من أصول أوروبية.[4]

والحقيقة أن اليسار الأوروبي في الجزائر مثلا وهو جزء من مجتمع المستوطنين، ما كان له أن يكشف عن انتمائه أو أن يتبنى مواقف مبدئية صريحة من القضية الجزائرية، ذلك أن الأفكار اليسارية التي تقوم على العداء للفكر الإمبريالي، وتدين الاستعمار بل وتدعو أحزابه إلى شجبه بالأفعال والأقوال، وتناصر كل حركات التحرير ضد الأمبريالية، وطرد المستعمر من البلد، هي أفكار لم تكن تتلاءم ووضع الكولون كمستوطنين معمرين على نفس المستوى مع المستوطنين الإقطاعيين والبرجوازيين، الشيء الذي دعا مسؤولي التيار اليساري في الجزائر(داخل الحزب الشيوعي الجزائري – قبل أن يغادره الأوروبيون– والحزب الشيوعي الفرنسي) إلى إعادة صياغة مفاهيم النقاش حول قضايا الاستعمار والإمبريالية.[5]

لكن وبالعودة إلى الأوضاع العامة التي عرفتها أوروبا عموما وفرنسا بشكل خاص قبيل وبعد الحرب العالمية الثانية، سنجد بعض التفاسير لحالة الصمت التي طبعت مواقف أحزاب اليسار عموماً، من قضايا التحرير الوطني في هذه المرحلة، ففي الدراسة القيمة التي أجراها شارل روبير أجرون(Charles - Robert Ageron) التي اعتمد فيها على التحقيقات التي أجراها "المعهد الفرنسي للرأي العام"(Institut français de l'opinion public/I.F.O.P) عبر سلسلة طويلة من استطلاعات الرأي[6] والتي كشفت، الوجه الصحيح لانقسامات الرأي العام الفرنسي، تجاه مسألة المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار، من ذلك، كشفت هذه الدراسة، أنه في العام 1945، كان يعتقد كل تسعة(09) من بين عشرة(10) فرنسيين، ببقاء "الهند الصينية فرنسية"، وكان يجب انتظار مرور تسع سنوات، ليتأكد الفرنسيون من حقيقة انتهاء الاستعمار الغربي في آسيا.[7]

فبالنسبة لشمال أفريقيا، كان الوضع أكثر التباسا، فإلى تاريخ أوت 1954، لم يكن الرأي العام الفرنسي يعرف ماذا يجب فعله، وثلث الفرنسيين الذين جرى استجوابهم بشأن الأوضاع في دول شمال أفريقيا(الجزائر، تونس، المغرب)، لم يعبروا عن أي موقف واضح، وكان فقط 11% من الفرنسيين مع فكرة استعمال القوة لإعادة الهدوء في المستعمرات(منهم 4 % كانوا يحبذون عودة الهدوء دون عنف) فيما عبر 16 % عن دعمهم للاستقلال التام لتونس، و17% لاستقلال المغرب الأقصى، فيما طالب 15 % بالاستقلال الذاتي لتونس مع المحافظة على مصالح فرنسا فيها، و13 % للاستقلال الذاتي للمغرب، وبين 14 و15 % فقط، طالبوا بتغيير سياسة فرنسا في مستعمراتها بشمال أفريقيا دون المس بوضعها القانوني، وهو ما يعني برأي آجرون، أن الفرنسيين كانوا منقسمين حيال قضية المستعمرات[8]، وينبهنا آجرون في ذات الدراسة، إلى تفصيلات مهمة في موقف الرأي العام الفرنسي بشأن قضية الاستعمار والمستعمرات، وهي أنه على الرغم من حالة الانقسام، و"حالة المشاهدة"، إلا أن كل محاولة لليسار بشكل عام لتأييد حق تقرير مصير شعوب المستعمرات، كان يراها الفرنسيون على أنها من عمل "أيادي الشيوعية الأممية" ويوعز آجرون ذلك، إلى هيمنة الفكر الامبريالي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.[9]

وبالعودة إلى الثورة الجزائرية، فطوال أكثر من عام وإلى غاية ربيع 1956، لم يكن الفرنسيون في باريس، يهتمون بالقضية الجزائرية على الرغم من تصويت الجمعية الوطنية الفرنسية(البرلمان) على قانون حالة الطوارئ في الجزائر[10](في الفاتح أفريل 1955) خلافا لليسار الأوروبي في الجزائر الذي وعلى الرغم من انسحاب الكثير من المناضلين من الحزب الشيوعي الجزائري، إلا أن الكثير ممن بقوا في الحزب، قد انخرطوا بشكل كامل في النضال الوطني الجزئري أمثال: موريس أودان(Maurice Audin)، فيرناند إيفتون(Fernand Iveton)، هنري مايو(Henri Maillot)، بيير هنري(Henri Pierre)، رايموند(Raymond)، جورج وجولييت أكومبورا(Georges & Juliette Acampora)[11]، رولاند ليونار(Roland Lenoir)، آني ستاينر(Annie Steiner).. إلخ،

وأصبح الكثير منهم أعضاء في التنظيم العسكري السري الذي أنشأه الحزب(Combattants de la libération/CDL) في جوان 1955.[12]

3- أحكام الإعدام والإعدامات وموقف اليسار الفرنسي منها:

مع صدور أولى أحكام الإعدام بعد اندلا ع الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954، احتلت قضية مصير المحكوم عليهم بالإعدام، الصدارة في انشغالات اليسار الفرنسي(وحتى بعض اليبيراليين)، ونشطت "اللجنة من أجل العفو عن المحكوم عليهم بالإعدام سياسيا لما وراء البحار" برئاسة لويس ماسينيون(Louis Massignon) التي أنشئت حول جريدة(France Observateur) في نوفمبر 1955(وضمت اللجنة أيضا: إيف ديشيزيل، كلود بوردي وغيرهما..)، وطالبت في تجمع عام عقدته في باريس، بالعفو عن مصطفى بن بوالعيد الذي حكم عليه بالإعدام بعد تم توقيفه(على الحدود الجزائرية التونسية) في فيفري 1955، لكن بن بوالعيد، قد فر (من سجن القصبة بقسنطينة)بعد يوم واحد من اجتماع اللجنة بباريس.[13]

كان فرار مصطفى بن بوالعيد، ذريعة لوسائل الإعلام الكولونيالية، لشن أولى حملاتها ضد ما أسمته "تهاون السلطات" في التعامل مع "المتمردين"، ففي ديسمبر 1955، اجتمع سبعون رئيس بلدية أوروبي في الجزائر بحضور كل من المحافظ هنري بورجو، وريمون لاكيير، وأميدي فروجر، وهددوا بغلق بلدياتهم إذا لم تقرر الحكومة، تنفيذ أحكام الإعدام، تلتها حركة اضطرابات قام بها المستوطنون بدعم من قدماء المحاربين، بلغت أقصاها في شتاء 1955. كما اندلعت في نهاية جانفي 1956، مظاهرات(خمسة آلاف شخص) تطالب بتنفيذ "قرارات العدالة دون تهاون". وفي قسنطينة، توجه يوم 08 فيفري "مئات الشباب" نحو السجن المدني للمطالبة بالمعاقبة الفورية "للخارجين عن القانون"، وبعد يومين، توعدت "لجنة جمعيات قدماء المحاربين"، بالقيام بمسيرة نحو السجون إذا لم يتم تنفيذ قرارات المحاكم.[14]

وجدت حكومة غي موليه(Guy Mollet) نفسها، تحت ضغط المحافظين في الجزائر(المدعي العام بول سوزيني(Paul Sozini)، وكبير القضاة نسيب هنري بورجو(Henri

Borgeaud) زعيم الاتجاه المحافظ وأحد أغنى المعمرين، وريمون لاكيير(Raymond Laquière) الذي يسميه اليسار "ريمون الحقد"، الذين كانوا يحتلون أعلى المناصب في سلك القضاء، والذين طلبوا من غي موليه، التعبير عن رأيه بوضوح، في موضوع تنفيذ أحكام "القضاء"[15]، وهو ما أجبر غي موليه على الرضوخ في الأخير للمتطرفين، وتعيين(Robert Lacoste) كوزير مقيم في الجزائر، كل هؤلاء المتطرفي المجموعة، كانت على علاقة وطيدة مع القادة العسكريين وخاصة مع قائد الجيوش الجديد رؤول صالان(Raoul Salan) الذي تم تعيينه في 01 ديسمبر 1956، وقد وحاول غي موليه، تجنب الضغوط، وطمأنة المحافظين في مرحلة أولى، فأعلن في بداية فيفري(1956) أنه:" ستطبق العدالة بشكل صارم وعادل، وبشكل سريع وهادئ".[16]

من جهة أخرى، دفعت الضغوط التي مارسها رئيس الجمهورية الفرنسية ريني كوتي(René Coty) (المؤيد لفكرة تنفيذ الإعدام) الذي طلب من غي موليه في بداية مارس، دراسة قضية تنفيذ أحكام الإعدام، إلى رضوخ هذا الأخير لهذه الضغوط، ووافق في بداية جوان 1956، على تنفيذ أحكام الإعدام، معلنا تبنيه لسياسة الحل الأمني لمواجهة اتساع رقعة الثورة في الجزائر بعد خريف 1955، وانخرطت حكومة غي موليه بداية من هذا التاريخ وبشكل كامل، في سياسة القمع والتنكيل بالمناضلين الجزائريين وباليساريين الأوروبيين المتعاطفين مع القضية الجزائرية، فأمرت ولأول مرة منذ اندلاع الحرب التحريرية، بتنفيذ حكم الإعدام بالمقصلة بسجن بربروس با لجزائر في حق أحمد زبانة(30 سنة)[17] في 19 جوان 1956، وتبعه في نفس اليوم(بعد سبع دقائق)، تنفيذ الإعدام في حق عبد القادر فراج(35 سنة) المجند السابق الذي فر من الجيش الفرنسي وانضم لكوموندو علي خوجة الذي أدين في الهجوم الذي شنه كوموندو علي خوجة يوم 25 فيفري 1956، على حافلة سياحية وسيارة لخواص، أودى بحياة ستة أوروبيين.[18]

بلغ مجموع أحكام الإعدام التي أصدرتها المحاكم الفرنسية(العسكرية) في الجزائر خلال حرب التحرير الجزائرية 1954- 1962، ما يفوق 1500 حكم بالإعدام، وفي تحقيق أجرته جريدة (Le Point) الفرنسية في سنة 2001 في محفوظات الأرشيف الفرنسي(بترخيص) حول أحكام الإعدام التي أصدرتها المحاكم الفرنسية خلال حرب التحرير1954- 1962 ضد الوطنيين الجزائريين واليساريين الأوروبيين الذين انضموا لجبهة التحرير الوطني، تم التوصل[19] إلى أنه وابتداء من 1950 إلى 1962، تم تنفيذ الإعدام في 222 محكوم(بما فيهم الذين أعدموا في الميتروبول- فرنسا- في " قضايا الحق العام") منهم 45 تم إعدامهم خلال فترة تولي الاشتراكي فرانسوا ميتران(François Mitterrand) وزارة العدل، و96 خلال فترات أخرى، وقد أدينوا جميعا بالإعدام بملفات هزيلة وقضايا كيدية[20]، ورفض وزير العدل فرانسوا ميتران في حكومة غي موليه 80 % من طلبات العفو، والأكثر من ذلك، أن ميتران ظل يعبر ولأشهر عديدة، عن إرادته في"دحر التمرد"، ووفقا لما ذكره كلود بيريه(Claude Perier) العضو في المجلس الأعلى للقضاء(Conseil supérieur de la magistrature/CSM)، فقد كانت توجيهات ميتران(نائب رئيس المجلس) في المجلس، "قمعية جدا ولا يمكن معارضتها".[21]

وقد أعلن جون بول سارتر في تصريح[22] أدلى به لصحيفة "الحقيقة لأجل.." صدر يوم 02 جوان 1959، عن تضامنه الكامل ودون تحفظ، مع "الفرنسيين الذين يساعدون جبهة التحرير الوطني"، بل ودعا اليساريين إلى دعم ومساندة الوطنيين الجزائريين واليساريين المتعاطفين معهم:" إنني أوافق تماما على ما تقوم به "الحقيقة لأجل.." عندما تحاول تشكيل مجموعات من المناضلين، مجموعات تستطيع من خلال عملها، أن تبدأ القضية من القاعدة، وتعمل على القضاء على الخرافة"، وواصل سارتر دعوته وحثه للعمال اليساريين الفرنسيين على الانخراط "العملي" في دعم القضية الجزائرية مهما كانت طبيعة المعتقد تماما كما فعل اليسار إبان المقاومة الفرنسية ضد النازية بين عالمي 1940 و1945، لأن مصلحة الطرفان، "مصلحة ملحة لتحطيم العلاقات الاستعمارية"، وأن هذا الدعم هو من سيعيد "بعث" اليسار الفرنسي ومن ثمة، استعادة الوعي

العملي لدى الطبقة العمالية اليسارية الذي افتقدته منذ فترة بسبب "نظام السيطرة" الذي أصبح فيه العامل الفرنسي اليساري أكثر ولاء لرب العمل منه إلى أي مواطن في البلدان المستعمرة)، ولم يخف سارتر تشاؤمه بمواقف اليسار من القضية الجزائرية، وأوعز ذلك، إلى وقوع اليسار تحت هاجس الخوف من التخوين مما أوقع مناضليه بين الوفاء لمبادئ اليسار المناهضة للإمبريالية، وبين الشعور الوطني، فسقط في الأخير، في "خرافة الوطنية اليمينية".[23]

كان صدور حكم الإعدام في حق المناضل اليساري فيرناند إيفتون(من الأقدام السود) يوم 24 نوفمبر 1956، بمثابة عار اليسار في فرنسا وفي الجزائر، فقد رفض الرئيس كوتي(Coty) طلب العفو عنه، وأعدم بالمقصلة في سجن بربروس يوم 11 فيفري 1957. كان إيفتون الذي انخرط في صفوف التنظيم السري اليساري المسلح[24] التابع للحزب الشيوعي الجزائري، قد كلف بوضع قنبلة في مصنع للغاز بمدينة الجزائر، وتم اكتشافها في أحد أدراج غرفة تغيير الملابس بالمصنع بعد انصراف العمال، لم تنفجر القنبلة "لأنها لم تكن معدة أصلا للانفجار لأن إيفتون، لم يكن يريد سقوط ضحايا، بل كانت قنبلته "التي لم تنفجر" رسالة للجميع: كان يريد أن ينبه الرأي العام الفرنسي، إلى حجم الاضطهاد الاستعماري المسلط على الجزائريين العزل، وإلى كان يريد دعوة اليسار إلى عدم البقاء على الحياد، وكان أيضا يريد، توجيه رسالة للجزائريين على أن الأقدام السود ليسوا جميعا أعداء لهم.. في الأخير كان إعدام إيفتون لكل هؤلاء جميعا، "تضحية عليا" من اليسار ولليسار الأوروبي في الجزائر:" أيها الغبي، فمن أجلك أنت أيضا أنا هنا" هكذا وبهذه العبارة، رد إيفتون على أحد السجانين الذي كان يشتمه.[25]

من الجانب الآخر، كان عمل إيفتون "هدية إلهية غير منتظرة للحكومة الفرنسية" التي كانت تخشى في هذه الفترة، أن تدين الأمم المتحدة في دورتها القادمة(ديسمبر1957)، سياستها في الجزائر، فإلقاء القبض على "إرهابي شيوعي" من أصول أوروبية، كان فرصة ثمينة لفرنسا لإحياء مزاعمها (التي لطالما رددتها)، والترويج لفكرة أن موسكو هي من تقف وراء "المتمردين" في الجزائر

لجرهم إلى المعسكر السوفياتي، وأن هذا العمل، يهدد الأمن الدولي، لذلك رأت الحكومة الفرنسية أن هذه هي فرصتها، وأنه يجب الحكم على إيفتون[26] بالإعدام وتنفيذ الحكم فيه.[27]

والحقيقة أن إعدام إيفتون الذي جرى في ظل صمت "مخجل" من اليسار الفرنسي، لم يكن فقط بسبب حالة الضعف التي كان يعيشها اليساريون في فرنسا وفي الجزائر، بل وأيضا بسبب تواطؤ أحزابه اليسار مع سياسات الحكومات الفرنسية المتتالية. وحتى وإن حاول اليسار (في شكل نخبته المتعلمة الجامعية)، تلميع صورته في قضية الاختفاء القسري لأستاذ الرياضيات في جامعة الجزائر موريس أودان(Maurice Audin) وإعدامه من طرف قوات المظليين الفرنسيين في جوان 1957، والتي لاقت تعاطفا واسعا من النخبة اليسارية، وأثارت جدلا في أوساط الرأي العام الفرنسي، إلا أنها كشفت من جانب آخر، عن حالة "الانقلاب والتراجع عن" قيم اليسار لدى أحزاب اليسار التي كان عليها أن تتبنى قضايا مناضليها والدفاع عنهم، وفضلت عوضا عن ذلك، البحث عن المكاسب السياسية. ورغم الحملة التي باشرها العديد من الأساتذة الجامعيين الفرنسيين في فرنسا وفي الجزائر لكشف حقيقة اختفاء أودان من خلال "عريضة الأساتذة المساعدين" التي بادر بها المدرسان ميشال كروتييه ولوك، وانضم إليهما العديد من الأساتذة الجامعيين من بينهم: فيدال ناكيه، وجان بروفا، وجان فرانسوا الذي اقترح على زوجة أودان تشكيل لجنة تقصي الحقيقة(التي تشكلت بالفعل في أكتوبر من نفس السنة). ورغم مناقشة رسالة دكتوراه أودان (غيابيا) في جامعة الجزائر بحضور نخبة كبيرة من الأساتذة (فرانسوا موريك(François Mauriac)، لوي ماسينيون(Louis Massignon) وغيرهما) ومن الطلبة، وما أثارته من صدى، إلا أن قضية أودان، لم تتجاوز محيط النخب الجامعية، وحتى لجنة التحقيق التي أمر غي موليه بتشكيلها، لم تقدم شيئا، وبقيت القضية حبيسة الأدراج. ورغم حجم التضامن والإعلام الذي حظيت به قضية موريس أودان، إلا أنها انتهت إلى نفس النتيجة التي انتهت إليها قضية فيرناند إيفتون مع فارق أن إفتون، لم يكن أكثر من عامل بسيط، تخلى عنه أصدقاؤه اليساريين سريعا، كما تخلى عنه الحزب الشيوعي الفرنسي في بلده الأم، ومنُع محاميه في باريس، من الذهاب إلى الجزائر للدفاع عنه، وصرَخ

ليون فيكس(Leon Feix) مسؤول القسم الاستعماري للحزب الشيوعي الفرنسي باستفزاز كبير:"كان من الأفضل له(إيفتون) أن لا يقوم بهذا الهراء".[28]

لم تكن قضية إيفتون الوحيدة التي لم تحرك اليسار، فقد أظهر الحكم بالإعدام على المناضلة جميلة بوحيرد في جويلية 1957، بعد إلقاء القبض عليها في شهر أفريل بتهمة المشاركة في عملية تفجير"ملك بار" وكافيتيريا بمدينة الجزائر، لا مبالاة مثيرة للاستفهام، وقد علق جورج آرنو(Georges Arnaud)(صاحب رواية "ثمن الخوف") على كلام رئيس المحكمة الذي قال لجميلة حينما انفجرت ضحكا بعد النطق بحكم الإعدام عليها:" لا تضحكي فالأمر خطر"، ويقول آرنو، أن هذا القاضي، كان على حق، "نعم خطر إلى درجة أنه من بين جميع قضايا الأحكام بالإعدام، لم تحظى- إلى هذا التاريخ- قضية براءتها بأي اهتمام".[29]

4- تأثير مواقف اليسار وأحكام الإعدام على مسار حرب التحرير الجزائرية:

موقف اليسار السلبي من قضية إعدام المناضل اليساري إيفتون، لم يكن فعلا منعزلا بقدر ما كان تعبيرا عن توجه عام يطرح في العمق، رؤية اليسار الفرنسي لمسألة الوطنية. فإيفتون كان شيوعيا، وكان ضد الشيوعية(الفرنسية) التي ترى في "اضطرابات الجزائر" جزءا من نشاط موسكو، وهو ما أطلق العنان أيضا لجزء كبير من الصحافة الكولونيالية لشن حملة تحريضية لتغذية موجة الاحتقان، وزيادة حقد المستوطنين الأوروبيين على الوطنيين الجزائريين، والذين(المستوطنون) الذين طالبوا "بالحزم" في التصدي للشيوعية كشرط لإعادة تأسيس "التضامن الفرنسي الأمريكي" الذي قوضته برأيها حركات التحرير الوطني الرامية لإنهاء الاستعمار، كان هذا قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة(أكتوبر 1957) التي ستناقش القضية الجزائرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد سعت باريس بإعدام إيفتون(الوحيد من أوروبيي الجزائر) إلى إرضاء الكولون الذين كانوا يتحكمون في صناعة الرأي العام الفرنسي(مثل جريدة Echo d'Alger)، والذين يريدون إظهار، أنه لا وجود لأي فشل لدى فرنسيي الجزائر في إدارة شؤون "المستعمرة"، وأنه لا وجود لإمكانية تعايش نوعين من السياسات[30](أي بين المجتمع الأوروبي، ومجتمع المسلمين الجزائريين).

وعلى الرغم من الضجة التي أثارها كتاب "دفاعا عن جميلة"(pour Djamila Bouhired) الذي نشره محامي جميلة بوحيرد، جاك فيرجاس(Jacques Vergès)، والكاتب جورج أرنو (G.Arnaud)في شهر نوفمبر، حول ظروف تعذيب ومحاكمة جميلة بوحيرد، وما أحدثته من صدى في أوساط الرأي العام حتى من خارج اليسار، إذ هاجم أندري فروسار(André Frossard) في مقال صدر في جريدة(L'AURORE) اليمينية المتطرفة، الأساليب الستالينية التي يستعملها المحققون في انتزاع الاعترافات من المتهمين، وهو نفس الموقف الذي اتخذه الصحافي البارز بيير لازاريف(Pierre Lazareff) في مجلة (France- Soir) اليمينية أيضا، إلا أن كل هذه المواقف، بقيت حبيسة النخب، ولم تؤثر بشكل واضح في الغالبية العظمى من الفرنسيين إذا ما قورنت بردود الأفعال التي كانت تحدثها تحقيقات الصحف المتطرفة والكولونيالية، حول الجرائم التي يرتكبها "الفلاقة".[31]

لم تجد أصوات الكثير من النخب اليسارية وحتى بعض الليبراليين الذين عبروا عن امتعاضهم من جنوح الإدارة الفرنسية للعنف والإعدامات، أي صدى لدى حكومة باريس ففي شهر فيفري(1956)، قامت اللجنة من أجل العفو عن المحكوم عليهم بالإعدام فيما وراء البحار "بالتوسل" للحكومة بأن تفعل ما بوسعها لمنع تنفيذ أحكام الإعدام، كما قام الحزب الشيوعي في الجزائر، بإغراق مدينة الجزائر باللافتات التي تطالب باسم العدالة الإنسانية، عدم تنفيذ أحكام الإعدام، وسلم حوالي مائة جامعي للرئيس كوتي، رسالة تطلب من الحكومة، عدم الاستسلام "لضغط الذين يريدون أن يقحموا الجزائر في حرب شاملة".[32]

وعلى مستوى الحكومة، استقال وزير الدولة فرانس مانديس(Pierre Mendès France) في 22 ماي 1956، احتجاجا على سياسة غي موليه في الجزائر، وتبعه آلان صافاري(Alain Savary) سكرتير الدولة للشؤون الخارجية في 23 أكتوبر، احتجاجا كذلك على قرار وزير الدفاع باختطاف طائرة قادة الثورة الخمسة المتوجهة من الرباط إلى تونس، دون الرجوع إلى رئيس مجلس الوزراء.[33]

لم تغير هذه الاستقالات، في مواقف حكومة غي موليه بل على العكس من ذلك، فقد أوغل وزير العدل فرانسوا ميتران في تقنين القمع، ومنح في 07 جانفي(1957)، كل الصلاحيات للجنرال ماصو(Massu) وفيلقه العاشر للمظليين(10e Division) لتدمير مدينة الجزائر، وكانت نتيجة ذلك، إعدام أكثر من 3000 جزائري خارج القانون، واعتقال الآلاف وإخضاعهم لتعذيب ممنهج. كما أخذ الإعدام بالمقصلة، منحى جنوني، فمن 03 إلى 12 أفريل (أي في مدة 10 أيام فقط) تم تنفيذ أحكام الإعدام في 12 محكوم وهو ما دفع جريدة(France Observateur) إلى عنونة مقال لها في الموضوع بالخط العريض:" لقد انحرفت العدالة". وطيلة الـ 16 شهرا التي قضتها حكومة غي موليه في الحكم، تم تنفيذ 45 حكم بالإعدام.[34]

ورغم خروج حكومة غي موليه، إلا أن تنفيذ أحكام الإعدام بحق الوطنيين الجزائريين، لم تتوقف، واستمر إلى نهاية الحرب، إذ جرى تنفيذ: 29 إعدام خلال ثلاثة أشهر من عمر حكومة(Maurice Bourgès)(جوان- سبتمبر 1957)، و49 إعدام خلال 06 أشهر في عهد حكومة(Félix Gaillard)(نوفمبر 1957- أفريل 1958)، و80 إعدام في عهد حكومة(Michel Debré)(1959- 1961)، كما تم إعدام 20 متهما خلال فترات انتقال السلطات بين الحكومات الفرنسية المتعاقبة، ولم تتوقف أحكام الإعدام في فيفري 1961، وحول المحكوم عليهم بالإعدام إلى فرنسا، ليطلق سراح أكثر من 1500 محكوم بعد إعلان الاستقلال.[35]

وعلى عكس مما توقعه المتطرفون الأوروبيون، فقد أدت هذه الإعدامات إلى زيادة وعي الجزائريين، وزاد تمسكهم بالاستقلال، وكانت مظاهرات 11 ديسمبر 1960، إحدى نتائج هذا التطرف. كما لم تثن هذه الإعدامات، مناضلي جبهة التحرير الوطني، والشبكات اليسارية سواء في الجزائر أو في المتروبول(فرنسا)، عن القيام بمهامها النضالية.[36]

خاتمة:

وهكذا، لم ينجح اليسار الفرنسي في التأثير على سياسات الحكومات الفرنسية المتوالية لوقف أحكام الإعدام بحق الوطنيين الجزائريين خلال حرب التحرير الوطني(1954- 1962)، فعلى الرغم من ارتفاع أصوات الكثير من أعلام النخب اليسارية (وحتى الليبراليين) من مفكرين ومثقفين، التي نددت بأحكام الإعدامات التي أصدرتها فرنسا في الجزائر سواء باسم القضاء أو خارجه، ورغم مكانة أصحابها في المجتمع الفرنسي والأوروبي، إلا أن جهود هؤلاء المثقفين ظلت دون تأثير، ولم تؤثر لا في أحكام الإعدام، ولا في وقف تنفيذها بحق الوطنيين الجزائريين. ولعل السبب في ذلك، كان يعود إلى سيطرة أنصار الاتجاه المحافظ من أوروبيي الجزائر، على القطاع المالي وعلى الإدارة وعلى القضاء، والذين تحالفوا مع الغلاة من كبار قادة الجيش مما أكسبهم قوة، ومكنهم من إخضاع مختلف الحكومات لسياسة "الجزائر الفرنسية"، وهو أيضا ما حدَ من وصول أصوات الكثير من أعلام الفكر والثقافة اليساريين، إلى سلطة القرار على الرغم مما كانت تحظى به هذه النخب، من سمعة داخل المجتمع الفرنسي كما قلت.

في الأخير، يبقى موضوع تطور مواقف اليسار الفرنسي من القضية الجزائرية، موضوعا يحتاج لكثير من البحث والتنقيب في ظل شح الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وهي دعوة لطلبة الدراسات العليا وعموم الباحثين المهتمين بتاريخ الثورة التحريرية، لتوجيه اهتماماتهم البحثية نحو هذا الموضوع

الهوامش :

[1] مثل هذه المواقف، اعتادت عليها الأحزاب اليسارية في البلدان المستعمرة، فقد أدان الحزب الشيوعي الفرنسي في سنة، حرب الريف التي انضم إليها الحزب الشيوعي في المغرب، كما أوصى الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر بين 1935- 1937 مبعوثه(Jean Chaintron) المكلف بتنظيم المقاومة ضد الفاشية في الجزائر، بمهاجمة كل ما يمس بالمصالح الاستعمارية في أوساط المسلمين، ونصح شيوعيو الجزائر بالاستقلال عن الحزب الشيوعي الفرنسي، وهو ما أدى إلى إنشاء الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1936.

باتريك، إفيلو& جون، بلانشايس: حرب الجزائر، ملف وشهادات، الجزء الأول، ترجمة بن داود سلامنية، الجزء الأول، دار الوعي، الجزائر، 2013، ص87.

[2] جوان، جيلسبي: ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1996، ص38- 84.

[3] مُحَمَّد، حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، ترجمة كيمل قيصر داغر، ط.1، دار الحكمة- بيروت، لبنان، 1983، ص122.

[4] مُحَمَّد، حربي، المرجع نفسه، ص 122.

[5] باتريك، إفيلو، جون بلانشايس، المرجع السابق، ص85- 86.

[6] من إحالات المؤلف: يمكن العودة إلى استطلاعات الرأي التي أجراها المعهد والصادرة: 1955(أعداد 1 و4)، 1956(عدد 03)، 1957(عدد02)، 1958(عدد 03 و04)، 1959(عدد02)، 1960(عدد03)، 1961(عدد 01 و03)، 1962(عدد02 و03). Charles-Robert Ageron: l'opinion français devant la guerre d' Algerie (article), in revue française d 'histoire d 'outre - mer/année 1976/231/pp.256-285- p.257.

[7] Charles –Robert, Ageron, ibid, p25.

[8] Charles-Robert, Ageron, op.cit.p258.

[9] Charles-Robert Ageron, ibib. p259.

[10] Charles-Robert Ageron, ibid. p259.

[11] توفيت يوم 14 أفريل 2022 بالجزائر عن عمر ناهز 92 سنة ودفنت بالمقبرة المسيحية ببولوغين بالجزائر العاصمة

Gilles, Perrault: un pied noir dans la révolution algérienne, in le monde diplomatique; aout 1987; p.27 et aussi Mohamed Rebah, avec les libérateurs, in revue 1 novembre, n.176 (décembre 2011), [12] p28-29.

[13] سيلفي، تينو: عدالة غريبة، القضاة في حرب الجزائر، تقديم جان جاك بيكير، ترجمة الدكتور عمر لحسن، مراجعة الدكتور عبد المجيد سالمي، EDIF2000 ، ص60.

[14] سيلفي تينو، المرجع نفسه، ص61.

[15] سيلفي تينو، المرجع نفسه، ص.16، 18، 63.

[16]Gilles Manceron, op. cit,

سيلفي تينو، المرجع السابق، ص 63.

[17] أحمد زبانة(محمد كما تذكره المصادر الفرنسية)، لحام كان قد أمضى مدة ثلاث سنوات في السجن بين 1950 و1953 بسبب نشاطاته الوطنية، ألقى عليه القبض خلال إشتباك مع الجيش الفرنسي بنواحي سيق في 08 نوفمبرر1954(بعد أسبوع واحد من اندلا ع الثورة)، بعد أن أصيب برصاتين في كتفه الأيسر وأخرى في ساقه، وثالثة أطلقها زبانة على نقسه حتى لا يمسك حيا، لكن الرصاصة اخترقت عينه اليسرى، ولم يمت، وقد رفض الحاكم العام المقيم لاكوست(Robert Lacoste) طلب رئيس أساقفة الجزائر المونسنيور (Mgr Duval) بالعفو عنه (بوصفه أسر خلال اشتباك)، وأعدم زبانة بالمقصلة في ساحة سجن بربروس في الساعة الرابعة صباحا من يوم 19 حزران 1956. François Malye &Philippe Oudar: les guillotinés de Mitterrand, le point,№1511 du 31 Aout 2001

[18] François Malye & Philippe Oudar, op.cit

[19]François Malye & Philippe Oudar, op. cit

[20] François Malye & Philippe Oudar, op.cit

[21]Guerre d'Algérie: Mitterrand rattrapé par son passé (dossier), par LEXPRESS.fr avec AFP, publié le 14/10/2010

[22] التصريح كان عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي طرحها فرانسيس جونسون(صاحب شبكة حملة الحقائب) ورئيس تحرير المجلة على جون بول سارتر، وجاء موقف سارتر- من اليسار الفرنسي الداعم للثورة الجزائرية- ردا على سؤال جونسون حول موقف سارتر من الروح الوطنية الجزائرية. هيرفي هامون، باتريك روتمان: حملة الحقائب، المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر 1954- 1962، ترجمة حسين العودات، نور الدين سكوتي، دار الكلمة للنشر(لا يظهر تاريخ النشر - الكتاب محمل)، .136.

[23] هيرفي هامون، باتريك روتمان، المرجع نفسه، ص136- 137.

[24] غير أن مُحَّد حربي، يذكر أن هذا التنظيم المسلح، تم إنشاؤه في مارس 1956 باسم مقاتلي التحرير"، وجرى دمجه سريعا في صفوف جيش التحرير الوطني في جويلية من نفس السنة، وكان القصد منها، تأكيد حضور الشيوعيين في جبهات القتال. مُحَّد، حربي، المرجع السابق، ص122- 123.

[25] Jean-Luc Einaudi, l'exemple: l'Affaire Fernand Iveton, enquête, Edition l'Harmattan, 1986, p.171 et, Gilles PERRAULT, op. cit, p. 27, et François Malye &Philippe Oudar, op. cit

[25] Gilles PERRAULT, op.cit.p 27.

[26] يقارن إينودي بين الصرخة التي أطلقها المقاوم الشيوعي فلانتين فيدمان(Valentin Fedman) الذي صرخ في وجه الفصيلة الألمانية التي أطلقت عليه الرصاص بقول:"أغبياء.. فمن أجلكم أنا أموت" والتي بسببها بقي كرمز أسطوري، بينما أصبح إيفتون منسيا في فرنسا، وغير معروف في الجزائر، وقد ترجى والده أن تطلق السلطات الجزائرية إسمه على أحد الشوارع دون أن يتلقى أي رد، فكان أن أطلق على جناحه إسم "فيلا فيرناند" Gilles PERRAULT, ibid. p27.

[27] Gilles PERRAULT, Ibid. p27.

[29] هيرفي هامون، باتريك روتمان، المرجع السابق، ص65- 67

[30]Jean-Luc Einaudi, l'exemple. Op.cit.p.17

[31] هيرفي هامون، باتريك روتمان، المرجع السابق، ص.67

[32] سيلفي تينو، عدالة غريبة، قضاة في حرب الجزائر، تقديم جان جاك بيكير، ترجمة الدكتور عمر لحسن، مراجعة الدكتور عبد المجيد سالمي، EDIF2000، ص.62- 63

Gilles Manceron, les guillotinés de Barbarousse en 1957, dans: 1000

[33] autres. org(association Audin)

[34]François Malye & Philippe Oudar, op. cit

[35] François Malye & Philippe Oudar, op. cit, et Gilles Manceron, op.cit

[36]Gilles Manceron, op. cit

قائمة المصادر والمراجع:

1- باتريك، إفيلو، جون بلانشايس: حرب الجزائر، ملف وشهادات، الجزء الأول، ترجمة بن داود سلامنية، الجزء الأول، دار الوعي، الجزائر، 2013

2 – جوان، جيلسبي، ثورة الجزائر: ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1996

3 – مُحَّد، حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، ترجمة كيمل قيصر داغر، ط1، دار الحكمة- بيروت، لبنان، 1983

4 - Charles-Robert, Ageron: l'opinion français devant la guerre d'Algérie (article), in revue française d'histoire d'outre -mer/année 1976/231/

5- Gilles, Perrault: un pied noir dans la révolution algérienne, in le monde diplomatique; aout 6-Mohamed Rebah, avec les libérateurs, in revue 1 novembre, n.176 (décembre 2011)

6 - François, Malye &Philippe, Oudar: les guillotinés de Mitterrand, le point, № 1511 du 31 Aout 2001

[7] - Guerre d'Algérie: Mitterrand rattrapé par son passé (dossier), par LEXPRESS.fr avec AFP, publié le 14/10/2010

[8] – هيرفي هامون، باتريك روتمان: حملة الحقائب، المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر 1954- 1962، ترجمة حسين العودات، نور الدين سكوتي، دار الكلمة للنشر(لا يظهر تاريخ النشر- الكتاب محمل)

[9] Jean-Luc Einaudi, l'exemple: l'Affaire Fernand Iveton, enquête Jean-Luc Einaudi, Edition l'Harmattan, 1986

11- Gilles PERRAULT: un pied- noir dans la révolution algérienne, dans, le Monde diplomatique, aout 1987

10- سيلفي، تينو: عدالة غريبة، قضاة في حرب الجزائر، تقديم جان جاك بيكير، ترجمة الدكتور عمر لحسن، مراجعة الدكتور عبد المجيد سالمي، EDIF2000

11- Gilles, Manceron: les guillotinés de Barbarousse en 1957, dans: 1000 autres. Org. association Audin)(sans date d'édition)